كالسواد المشترك منه في غير القار كالحركة بل هو في الواجب اقدم واولى
والشد منه في الممكن والواقع على الاشياء بالتشكيك يكون عارضا لها
خارجا عنها لا ماهية لها او جزء ماهية لامتناع اختلاف ذلك على ما سياتي
فلا يكون الوجود طبيعة نوعية للموجودات بل امرا خارجا يقع على ما
تحته بمعنى واحد وكذا يلزم في ذلك تساوي ملزومات تلك التي هي الواجب وجود
وجودات الممكنات في الحقيقة لامتناع اختلافها في العرض وايضا
عروض في الشرفية للممكنات وعدم افتقار الى غيره له والعجب
ان الامام فخر الطبع في تكلم اخي ابي ابن سينا على ان مراده ان معنى
الواجب وجود مجرد هي محض الوجوبية لا الاشتراك فيه اصلا والوجود
المشترك العام المعلوم لازم له غير مقول بل صرح في بعض كتبه بان الو
جود مقول على الموجودات بالتشكيك ثم استمر على شبهته التي
زعم فيها المشائية يحتمل [illegible] مخالف عنها وهو ان الموجود
ان اقتضى العروض واللا عروض تساوي الواجب والممكن في ذلك وان
لم يقتض شيئا منهما كان وجوب الواجب من الغير وجملة الامر انه لا
يلزم فانه التساوي في الحقيقة والتساوي في المفهوم من هب الا انه
لا بد من امر لا من في اما كون اشتراك لفظ الوجود لفظيا او كون الوجودات
متساوية في اللوازم **قوله** فيزيد عليها ولا يشتمل من الا
زيادة على ماهيتها ش وجه لما سبق الى بعض الاوهام من ان الوجود ان
كان مشككا كان زائدا في الكل وهو [illegible] فلو ان اختلاف في
العروض والاعراض على تقدير التواطي محال وعلى تقدير التشكيك
لكانه لا يشتمل امد العروض في الكل **قوله** كان ما هو باسره مما
لا اولية سبق التواطي فلا يكون ذاتيا بل عارضا تختلف معروضاته
بالحقيقة واللوازم واما الثاني فلان كون الموجود مشككا انما يشتمل زيادة
على ما تحته من الموجودات وهو غير ملك والكل زيادة الوجودات الخاصة بان
يكون

يكون لكل منها عارضا لماهيته قايما بها في العقل وهو غير لازم لا
لجواز ان يكون امرا معروضات مفهوم الوجود المشكك وجودا قائما
او قايما بنفسه مغنيا عن الغير لكونه حقيقة مخالفة لسائر المعاني وضات
واما تعجب الامام بان الغرض الاخير بلغ في الضعف الى حيث
لا يستقل بالمفهومية والمحكومية لكونه امرا اضافيا وهو الكون في
الاعيان كيف صار في حق الواجب ذاتيا مستقلا بنفسه غنيا عن
السبب مثل الا منفعل او اولى بالتعجب حيث صدر مثل هذا الكلام
من مثله لجلالة الامام **قوله** بان قيل تباين الوجودات قلنا بمعنى
عدم التصادق وغير محال او بمعنى عدم الاشتراك في مفهوم الكون
غير لازم ش اي في اثبات المقدمة الممنوعة لو لم يكن الوجود طبيعة
نوعية هي تمام حقيقة الوجودات لزم التباين الكلي في الموجودات
ضرورة انها لا تشترك في ذاتي اصلا لامتناع تركب وجود الواجب
واللازم منتف لما ثبت من اشتراك الوجود معنى وان اريد بالتباين عدم
صدق بعضها على بعض فلا نسلم استحالته وما ثبت من الاشتراك الكلي
في مفهوم الوجود لا يقتضي تصادقها وان اريد عدم الاشتراك
في شيء اصلا فلا نسلم لزومه وما ذكر من عدم الاشتراك في تمام
الحقيقة او بعض الذاتيات لا ينفي الاشتراك في عارض هو مفهوم
الكون وذلك كافراد الماشي من انواع الحيوانات واشخاصها يشترك
في مفهوم الماشي مع عدم تصادقها **قوله** وذهب
الشيخ الى ان وجود كل شيء عينه والحكم بالعرض وانه لو زاد فاما
مع امكان المقرر من حيث فيلزم [illegible] الموجود به فيدور او بوجود اخر فهذا
يتسلسل ش احتج القائلون بكون الوجود نفس الماهية في الواجب
والممكنات جميعا بوجوه حاصلها انه لو لم يكن نفس الماهية وليس جزءا لها
منها بالاتفاق لكان زائدا عليها قائما بها فقيام الصفة بالموصوف

Copyright © King Saud University